مدى إستجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في الإنفاق العام : دراسة حالة العراق للمدة (1990-2015)

الباحثان: أ. م. د. نزار كاظم صباح & زهراء ياسين حران

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

لإجراء أي تغير في معدلات النمو الاقتصادي سواء في البلدان المتقدمة أم النامية، لابد من إتباع سياسات مالية معينة باعتماد أحد ادواتها ومنها الإنفاق العام بإعتباره عنصرا مهما على التأثير في النواتج المحلية لتلك البلدان، وقد جاءت الدراسة لتبحث في مدى قدرة الإنفاق العام العراقي على التأثير في رفع معدل النمو الاقتصادي نظرا لما للإنفاق العام من مساهمة في إحداث تغيرات إيجابية في الناتج المحلي الاجمالي، ودفع عملية التنمية الى أمام، ومن ثم النهوض بمستوى معدلات النمو، وقد قدمت الدراسة تأطيرا نظريا لأهمية الإنفاق العام، وذلك عن طريق بيان مفهوم الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي، من جانب، ومتضمنة قياس وتحليل ذلك الأثر خلال المدة (1990-2015)، من جانب آخر، وجرى إعتماد بعض الإختبارات الاحصائية باستخدام برنامج (Eviews 9)، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن سياسة الانفاق العام لها مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وأن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهو أمرا متوافقا لما جاءت به النظرية الاقتصادية، وبالتالي ثبت البحث تحقق فرضيته، الأمر الذي على أثره تم التركيز على مجموعة من التوصيات ومنها ضرورة التركيز على الإنفاق الاستثماري والعمل على رفع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى الى جانب قطاع النفط في حجم الناتج المحلي الاجمالي .

The extent of economic growth response to changes in public spending: Iraq case study for the period (1990-2015)

Abstract

For To make any change in economic growth rates, whether in developed or developing countries, certain fiscal policies should be adopted by adopting one of its tools, including public spending, as an important factor in influencing

the local products of these countries. The increase in the rate of economic growth due to the contribution of public expenditure to positive changes in GDP, the development process in front of and thus the growth rate. The study provided a theoretical explanation for the importance of public expenditure, (1990-1995). On the other hand, some statistical tests were adopted using Eviews 9. The research concluded with a series of results, the most important of which was that the public expenditure policy Has a contribution to economic growth and that there is a direct relationship between public spending and economic growth, which is consistent with the economic theory, and thus the search has been achieved hypothesis, which has been the focus of a set of recommendations, including the need to focus on investment spending and work to raise Share of other sectors Along with the oil sector in the size of GDP.

المقدمة

تتعرض إقتصاديات البلدان المختلفة إلى مجموعة من التقلبات الاقتصادية، وهذه من شأنها المساهمة في حدوث آثار سلبية على النشاط الاقتصادي فيها، وأصبح لدى واضعي السياسة الاقتصادية إستخدام أدواتها لتحقيق غايات معينة ومنها الوصول إلى النمو الاقتصادي المرغوب، ولعل السياسة المالية كانت جزءا من تلك السياسات وكوسيلة مباشرة لذلك التأثير، ولما كان الإنفاق العام كوسيلة وأداة من أدوات السياسة المالية وأحد الركائز التي تستند عليها الحكومة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، تزداد أهميته بتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمارس دورا كبيرا على التأثير في أداء الاقتصادات البلدان المختلفة، ولما كانت البلدان النامية تعاني من إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها، فإن مسألة علاجها بات أمرا حتميا لتبنيها أحد أدوات السياسة المالية متمثلة بالإنفاق العام بغية تحقيق أحد أهداف الاستقرار الاقتصادي.

وعلى صعيد الاقتصاد العراقي وبهدف النهوض بمستوى الأداء الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن تزايد حجم الإنفاق العام نموه الكبير في العراق وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية وإنحيازه نحو المجالات التشغيلية والاستهلاكية في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية لتنفيذ المشاريع

الاستثمارية التي إنعكست آثارها السلبية على النمو الاقتصادي في بعض سنوات البحث ومن ثم استقرار الأداء الاقتصادي في ظل الاعتماد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة، ودون أن يرتبط ذلك ببرنامج واضح يعتمد على سياسة اقتصادية تدفع بعملية التنمية الى أمام، إذ إن العراق كبلد مصدر للنفط وارتباط سياسته المالية إلى حد كبير بالتغيرات في أسعار النفط العالمية فإنه أتبع سياسة الانفاق التوسعية لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة إيراداته العامة، وفي هذا الاطار جاء البحث ليظهر الدور المهم للإنفاق العام من خلال التركيز في المدة (1990-2015) كونها إنعكاس للتغيرات التي صاحبت ذلك التغير.

أهمية البحث:

تتبع أهمية دراسة الإنفاق العام من خلال دوره وفاعليته بكونه يعالج هدفا مهما للسياسة الاقتصادية وهو تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب، وهذا مايسعى إليه العراق كبلد نفطي، وبلا شك فإن توجيهه بالشكل الصحيح كمتغير تتحكم من خلاله الدولة في ظل ضعف أدوات السياسة الأخرى، وإن مايكسب البحث أهمية خاصة هو محاولة لإظهار سياسة الإنفاق العام وأثرها في مؤشر النمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد تم إعتماد أنموذج قياسي ليعطي تصور واضح لذلك الدور، لاسيما وإن العراق يعاني من التقلبات في الأداء الاقتصادي من خلال معدلات نموه الاقتصادي على الرغم من إرتفاع حجم الإنفاق العام.

مشكلة البحث:

بالنظر لغلبة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري في الأهمية النسبية للإنفاق العام والتقلب في مستويات النمو الاقتصادي، فان مسألة الاستمرار في ذلك فإنها تلقي بضلالها على إمكانات السياسة الإنفاقية على التأثير الايجابي في النمو الاقتصادي وما تسعى إليه النظرية الاقتصادية، ولأجل ذلك، يسعى الباحثان إلى بيان مدى إستجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في حجم ومكونات الإنفاق العام في العراق خلال مدة البحث (1990-2015)، لاسيما وإن التغيرات في سياسة الإنفاق العام في العراق إنعكست كمحور رئيسي في البرامج التي تعد لدعم النمو الاقتصادي.

هدف البحث:

وفقا لما تم الاشارة اليه في وصف لمشكلة البحث، فإنه يسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان الدور الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق العام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة.
2. تحليل واقع الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي واتجاهاتهما في العراق خلال مدة البحث (1990-2015).
3. بيان مدى فاعلية الإنفاق العام على التأثير في النمو الاقتصادي وتقدير نتائجه من خلال بناء أنموذج قياسي يوضح ذلك خلال المدة المذكورة في أعلاه.

فرضية البحث:

في سبيل تحقيق أهداف البحث، فإنه ينطلق الى فرضية مؤداها (إن للإنفاق العام بشكليه الجاري والاستثماري آثارا واضحة في النمو الاقتصادي، ويرتبط معه بعلاقة طردية، لاسيما في الأجل الطويل إذل ماكانت هناك مرونة في الجهاز الانتاجي).

منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث وإثبات صحة ماجاء بفرضيته من عدمها، تم إستخدام المنهج الوصفي لبيان تحليل وتتبع حركة التطور في كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2015)، فضلا عن إستخدام الأساليب القياسية الحديثة باعتماد برنامج (eviews) لتقدير التأثير الواضح من خلال أنموذج قياسي أعد لهذا الغرض.

هيكلية البحث:

لبلوغ أهداف البحث قسم على ثلاثة مباحث، تناول الأول الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي والاتجاهات الفكرية للعلاقات النظرية بينهما، وخصص الثاني لتحليل واقع واتجاهات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بينما خصص المبحث الثالث لقياس وتحليل أثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015).

المبحث الاول

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: المفاهيم والاتجاهات الفكرية

اولاً: الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي: الاطار المفاهيمي

1. ماهية الإنفاق العام.

يقصد بالإنفاق العام بأنه " كل ما تنفقه الدولة من مبالغ نقدية متمثلة بالمعونات مضاف اليها ما يتم انفاقه على البنى التحتية وكل ما يدعم المناخ الاستثماري، فكل انفاق من قبل الدولة ويقدم للأفراد بدون اي مقابل يعد انفاق عام، ومصادر تمويل الإنفاق العام عديدة ومنها الضرائب، والرسوم، والقروض ان دعت الحاجة الى ذلك"[1]، ويعرف ايضاً بأنه "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق المنفعة العامة"[2]، ومن خلال ذلك بالإمكان توضيح العناصر الأساسية للإنفاق العام وعلى النحو الآتي[3]:

أ. مبلغ من النقود

إن الدولة شأنها شأن الافراد في عملية الإنفاق، إذ تقوم بإنفاق مبالغ نقدية بهدف الحصول على ما يشبع رغباتها ويسد احتياجاتها من انتاج المجتمع المتمثل بالسلع والخدمات، إذ إن إنفاق المبالغ النقدية يعد من الأساليب الاعتيادية الذي من خلاله تسدد الدولة ما عليها من فوائد وأقساط الدين العام، فضلاً عن ذلك تحصل على ما تحتاجه من سلع وخدمات، وفي الماضي كانت الدولة وما لديها من سلطة تحصل على ما تحتاجه قسراً مستعينة بأساليب غير نقدية، كما هو الحال في الاستيلاء الجبري وعملية السخرة، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية والتطور الاجتماعي ادى ذلك الى تقليل تلك الظواهر بشكل كبير.

ب. سمة القائم به

أي إن من يقوم بعملية الإنفاق العام هو شخص عام، متمثل بالدولة او احدى هيئاتها، وتشمل على مؤسسات الدولة و نفقات المشروعات العامة فضلا عن نفقات الهيئات المحلية والشركات الصناعية والتجارية التي يعود رأسمالها للدولة، وكذلك شركات القطاع المختلط التي تتحكم الدولة بجزء من إدارتها.

ت. الغرض من الإنفاق

يهدف الإنفاق العام الى تحقيق منفعة عامة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ويلعب النظام السياسي والاقتصادي والتقدم الحضاري للمجتمع الدور المهم في كيفية تقدير الدولة للمنافع العامة، وان الحاجات العامة تتطلب تظافر الجهود من قبل جميع افراد المجتمع، كونها غير قابلة للتجزئة، ومثال

ذلك الخدمات التي تقدمها الدولة كالدفاع مثلا، او التي يمكن تجزئتها في مجالات معينة كالصحة والمجتمع، ولكن الجهود الفردية لم تكن كافية لتحقيق الاشباع الامر الذي يتطلب تدخل الدولة للقيام بذلك.

2.ماهية النمو الاقتصادي

يعنى بالنمو الاقتصادي بأنه " حصول تزايد مستمر في كل من الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي، مما يترتب عليه تزايد في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[4]، كما يعرف ايضا بأنه "زيادة في قدرة اقتصاد البلد على توفير السلع والخدمات الانتاجية لفترة زمنية معينة سواء كان مصدر التوفير خارجيا ام محليا"[5]، ويعزى تحقيق النمو الاقتصادي في الناتج الكلي لأي اقتصاد الى أسباب متعددة منها:

أ. التقدم الحاصل في المستوى التكنلوجي.

ب. النمو السكاني الذي يؤدي بدوره الى زيادة في عرض العمل.

ت. تراكم رأس المال بواسطة كل من الادخار والاستثمار .

ث. اكتشاف الموارد الإضافية .

ومن الجدير بالذكر، إن معدل النمو الاقتصادي يعتمد في حسابه على كل من (معدل الإستثمار، معدل الناتج القومي، الدخل الشخصي للفرد)[6]، ومن أهم صفاته كالآتي[7]:

أ. إن الزيادة المتحققة في دخل الفرد هي زيادة حقيقية وليست زيادة نقدية فقط، أي بمعنى لابد من إستبعاد معدل التضخم، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل الزيادة في الدخل القومي _ معدل التضخم

ب. عدم انحسار عملية النمو الاقتصادي في زيادة نسبة الناتج المحلي الاجمالي، بل من المفترض ان يرافقها زيادة في الدخل الحقيقي للفرد.

ت. ان الزيادة المتحققة في متوسط دخل الفرد تتصف بالدورية، فضلا عن كونها ذات أجل طويل وعليه فهي ليست زيادة مؤقتة ولا تزول بزوال مسبباتها.

ثانيا: محددات الإنفاق العام والاتجاهات الفكرية لعلاقته بالنمو الاقتصادي

1. محددات الإنفاق العام.

أ. التداخل بين الإنفاق العام والسياسة النقدية وإمكانية الحد منها

نظرا لوجود التداخل بين السياستين، النقدية والمالية وبقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن تأثير كل السياستين من خلال أدواتهما في المتغيرات الاقتصادية الكلية يقتضي إستخدام مزيج من السياستين معا[8]، إذ إن الآثار المترتبة من قبل السياسة المالية على السياسة النقدية تتوقف على الطرق التي من خلالها تعمل الحكومة على تمويل العجز نتيجة إتباع السياسة التوسعية، فينجم عن ذلك إرتفاع في سعر الفائدة ومن ثم إنخفاض حجم الإنفاق الخاص وعلى وجه الخصوص الاستثماري منه، فضلا عن إن تمويل العجز سيؤثر في عرض النقد وبالتالي مسألة التعامل بالسندات الحكومية سوف تؤثر على أسعار الفائدة في سوق السندات، وهذا يعني أن التوسع المالي له دوراً بارزاً على التأثير في التوسع النقدي[9]، ولما كانت السياسة المالية تسعى من خلال السياسة الضريبية الى زيادة الاقتطاع الضريبي وإعادة توزيعها لذوي الدخول المنخفضة بصورة اعانات، فإنه يترتب عليه زيادة كل من الانتاج والطلب الكلي[10]، ولذلك نادت السياسة المالية على ضرورة تخفيض الضرائب أو زيادة في الإنفاق لتحريك عجلة الاقتصاد، واصبح من الضروري ان يكون إتجاه السياسة النقدية بنفس اتجاه السياسة المالية، إذ يضمن ذلك عدم ارتفاع أسعار الفائدة وإلا يترتب عليه إنخفاض في حجم الاستثمار ومن ثم تخفيض حجم الطلب الكلي، مما يؤدي الى فشل السياسة المالية، وبالتالي تتدخل السياسة النقدية لتخفيض سعر الفائدة لضمان زيادة حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد القومي[11]، وعليه فإن الآثار الناجمة عن السياسة المالية، هي الآثار النقدية.

ب. عوامل أخرى : وهناك عدة عوامل أخرى تؤثر في الإنفاق العام وهي كالآتي[12]:

(1) المزاحمة الاستثمارية

إن فكرة المزاحمة الاستثمارية تتخلص في أن إتباع سياسة مالية توسعية يترتب عليها زيادة في عجز الموازنة العامة والتي تتطلب قيام الحكومة في الاقتراض، فيتزاحم القطاع الخاص في أسواق المال وبالتالي إرتفاع أسعار الفائدة مما يترتب عليه انخفاض الاستثماري الخاص، مما يكون له مردود سلبي على الطلب الكلي وهو تأثير معاكس للسياسة المالية يقلل من مدى فاعليتها.

(2)التأثيرات الدولية للسياسة المالية

تعتبر هذه التأثيرات من المحددات التطبيقية للسياسة المالية، ومن اهمها تأثيرها على الميزان التجاري مع بقية بلدان العالم، ففي حالة افتراض أن الاقتصاد يعاني من حالة الركود وقررت الحكومة التوجه الى السياسة المالية واستخدامها بهدف إنعاش الاقتصاد وذلك من خلال زيادة انفاقها والتمويل بواسطة الاقتراض من السوق المالي المحلي، وإن الآثار الاولية لهذه السياسة هو زيادة الطلب على الاموال مما يترتب عليه زيادة سعر الفائدة في الاسواق مقارنة مع البلدان الاخرى.

(3)العجز في الموازنة العامة

ويرتبط بشكل مباشر مع السياسة المالية للحكومة، فهناك حدودا لإمكانيات الحكومة في الاقتراض داخليا وخارجيا، فضلا عن الحدود لمدى القبول في حجم عجز الموازنة العامة أو تقويمها سياسيا، وقد ينظر اليها في بعض البلدان ومنها النامية على ضعف القدرة المالية وتدهور اقتصاد البلد.

(4)مستوى النشاط الاقتصادي

يتأثر الإنفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي، ففي حالة التضخم يخفض الإنفاق العام للحد من الزيادة الحاصلة في الطلب وعليه تنخفض الاسعار وتزول حالات التضخم، وعلى العكس منه في حالة الكساد، إذ ينخفض الطلب ومستوى الشغيل ويزداد الإنفاق العام وبالتالي يزداد الطلب الكلي، ويزداد التشغيل والانتاج ويخرج البلد من حالة الكساد[13].

2. الاتجاهات الفكرية لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

تسعى أغلب البلدان للوصول إلى هدفها المتمثل بتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال السياسة المالية وعلى وجه الخصوص السياسة الإنفاقية [14]، ولما كانت تلك السياسة المالية لم تلقى إهتماما كافيا لدى الاقتصاديين الكلاسيك نظرا لإقتصارهم على القيام بالخدمات والوظائف التقليدية الأساسية، وجعلوا منها سياسة محايدة لايمكنها أن تحدث أي تغير في الجوانب الاقتصادية[15].

وفي اطار النظرية الكينزية أكد الاقتصادي (كينز) على الأثر الايجابي للإنفاق العام في إجمالي الناتج المحلي منطلقا من مضاعف الإنفاق الحكومي كونه متغير خارجي تستخدمه الدولة في سياستها الاقتصادية لتحقيق أهدافها ومنها النمو الاقتصادي، فضلا عن تأكيده على الدور الذي تعلبه السياسة الإنفاقية في معالجة تقلبات الدورة الاقتصادية ومثال ذلك الكساد، وذلك عن طريق حقن الاقتصاد القومي بجرعات من الإنفاق العام، وعليه يحفز الطلب الكلي على إعتبار أن الإنفاق العام سبب رئيس في زيادة معدلات إجمالي الناتج، أي إن إتجاه السببية يكون من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي[16]، وان

السياسة الإنفاقية التوسعية تجعل الأثر الايجابي على الناتج المحلي الاجمالي يتحول في المدى القصير إلى نوع من الضغوط التضخمية في المدى البعيد والمتوسط بسبب إرتفاع حجم الطلب الكلي، وفي ظل تفاقم عجز الموازنة تقتضي الضرورة التخفيض من عرض النقود من أجل الحد من الضغوط التضخمية، وما يترتب عليه من رفع لمعدلات الفائدة، وانخفاض طلب القطاع الخاص ومن ثم ظهور مايعرف بأثر المزاحمة التي تمارس تأثير سلبي في نمو الناتج الاجمالي الحقيقي، وهناك آراء اخرى اقترنت بـ (واجنر) والتي تنص على إن الإنفاق العام ما هو الا متغير تابع لمعدلات الناتج المحلي الاجمالي، أي كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي زاد الإنفاق العام[17]، وبذلك فإن (كينز) فسح المجال للدولة أن تتدخل باستخدام سياستها المالية متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام، بهدف رفع الطلب الكلي الفعال وتحقيق التوظف الكامل فضلا عن إعادة الانتعاش الاقتصادي وذلك عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات وعلى الاخص السياسة المالية من خلال خفض الضرائب وزيادة الإنفاق او كليهما معا، وعلى وجه الخصوص في الاشغال العامة والخدمات [18].

وقد إحتلت أفكار النقوديون أمثال (ملتون فريدمان) و(كارل برونرو) و(ملتزر) وغيرهم، نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينات من القرن المنصرم، فكان موقفهم معارضاً للتدخل الحكومي نتيجة إعتقاداتهم المبنية على إن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر ليس بحاجة الى تدخل من قبل الدولة، وإن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من دون أن يرفقه أي تغير في عرض النقد يؤدي بدوره الى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال ومن ثم التأثير السلبي على الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي يعمل هذا الاثر على تقليل فاعلية السياسة المالية التوسعية، وان الزيادة في الإنفاق العام عادة ما يرافقها انخفاض بالقدر نفسه للنفقات الخاصة، وفي مثل هذه الحالة لايوجد اي معنى للتوسع في الإنفاق العام ماعدا تأمين الدعم للتوسع الحكومي[19].

بينما يرى أنصار تيار اقتصاديات جانب العرض بأن الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل ايضا على مدى قابلية الاقتصاد في عرض كل من السلع والخدمات، وهذا ما تميز به تيار اقتصاديات جانب العرض، فضلا عن تركيزهم على دور السياسة المالية في انعاش العرض الاجمالي بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي والتوظيف من خلال الإنفاق كما جاء به الكينزيون[20].

وقد إعتمد إقتصاديوا هذه المدرسة في تحليلاتهم على الحد من التدخل الحكومي وخفض الضرائب في مجال تحديد الاجور والاسعار لغرض تفعيل آلية السوق كأداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق الإنفاق وتأثيرات تدفقات الدخل، [21]، وان العديد من إقتصادي جانب العرض إن لم يكن اغلبهم اكدوا على انه من الضروري تخفيض الإنفاق العام فضلاً عن إتباع سياسة نقدية ذات إتجاه توسعي أقل بقصد تقييد الطلب الكلي[22].

ويستنتج من ذلك أن العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي من خلال وجهات النظر المختلفة وبالاستناد الى أفكار أغلب المدارس الاقتصادية إلى أن هناك علاقة طردية إيجابية بين الإنفاق العام PUB والناتج المحلي الاجمالي GDP.

المبحث الثاني

تحليل الإتجاهات العامة لسياسة الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي للمدة(1990-2015)

أولا: تحليل هيكل الإنفاق العام.

ينقسم هيكل الإنفاق العام إلى قسمين، وهما الإنفاق الجاري (التشغيلي) والإنفاق الاستثماري، ومن الجدول (1) إن الإنفاق الجاري يمثل النسبة الأكبر مقارنة مع أهمية الإنفاق الاستثماري النسبية، إذ بلغ الإنفاق الجاري نحو (11357) مليون دينار عام 1990، بينما بلغ الإنفاق الاستثماري نحو (2822) مليون دينار للعام ذاته، فيما كان الإنفاق الجاري نحو (51832800) مليون دينار عام 2015، بينما بلغ الإنفاق الاستثماري نحو(18564700) مليون دينار وللعام ذاته، كما بلغ المتوسط الإجمالي لنسبة مساهمة الإنفاق الجاري وللمدة ككل(1990-2015) نحو (79.8%)، بينما بلغ المتوسط العام لنسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري وللمدة ذاتها نحو (20.2%)، وللتعمق أكثر في تحليل البيانات يلاحظ خلال المدة الفرعية الاولى (1990-1995) إن الإنفاق الاستثماري كان الأقل مساهمة مقارنة بالإنفاق الجاري، وكان النمو السنوي للإنفاق الجاري في المتوسط نحو (138.5%) أسرع من نمو الإنفاق الاستثماري (133.6%) في المتوسط أيضا للمدة المذكورة، وتتدرج الحال نفسها في بقية المدد الفرعية اللاحقة ومنها المدة الفرعية الثانية (1996-2002) التي يتضح منها غلبة الإنفاق الجاري في مساهمته النسبية في المتوسط نحو (81.4%) بينما كانت حصة الاستثماري منه نحو (18.5%) في المتوسط أيضا ولنفس المدة المذكورة، أما فيما يتعلق بالمدة الفرعية الثالثة (2003-2015) فإن ما يلاحظ من خلالها أن هناك صدارة لمساهمة الإنفاق الجاري في المتوسط نحو (77.6%)، بينما كانت حصة الإنفاق الاستثماري نحو (22.3%).

وقد كان الاتجاه العام للمدة ككل هو غلبة الانفاق الجاري سواء في جانب المساهمة أم في جانب النمو، والذي يمكن من خلاله إستنتاج مايأتي:

جدول (1)

هيكل الإنفاق العام الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015) بملايين الدنانير

السنة	إجمالي الإنفاق العام	النمو السنوي%	الإنفاق الجاري	النمو السنوي %	الإنفاق الاستثماري	النمو السنوي %	مساهمة الإنفاق الجاري%	مساهمة الإنفاق الاستثماري %
1990	14179	----	11357	-----	2822	-----	80.1	19.9
1991	17497	23.4	15653	37.8	1844	-34.7	89.5	10.5
1992	32883	87.9	25876	65.3	7007	280	78.7	21.3
1993	68954	109.7	50060	93.5	18894	169.6	72.6	27.4
1994	199442	189.2	171742	243.1	27700	46.6	86.1	13.9
1995	690783	246.4	605840	252.8	84943	206.7	87.7	12.3
المتوسط		131.3		138.5		133.6	82.4	17.5
1996	542541	-21.5	506112	-16.5	36429	-57.1	93.3	6.7
1997	605802	11.7	534095	5.5	71707	96.8	88.2	11.8
1998	920501	51.9	824705	54.4	95796	33.6	89.6	10.4
1999	1033552	12.3	831592	0.8	201960	110.8	80.5	19.5
2000	1498700	45	1151663	38.5	347037	71.8	76.8	23.2
2001	2069727	38.1	1490866	29.5	578861	66.8	72	28
2002	2518285	21.7	1762683	18.2	755602	30.5	70	30
المتوسط		22.7		18.6		50.4	81.4	18.5
2003	9233000	266.6	7363000	317.7	1870000	147.5	79.7	20.3
2004	33657000	264.5	28543000	287.7	5114000	173.5	84.8	15.2
2005	35981000	6.9	28431000	-0.4	7550000	47.6	79	21
2006	37494000	4.2	30745000	8.1	6749000	-10.6	82	18
2007	39308000	4.8	32720000	6.4	6588000	-2.4	83.2	16.8
2008	67277000	71.2	52301000	59.8	14976000	127.3	77.7	22.3
2009	55590000	-17.4	45941000	-12.2	9649000	-35.6	82.6	17.4
2010	70134000	26.2	54581000	18.8	15553000	61.2	77.8	22.2
2011	69640000	-0.7	56017000	2.6	13623000	-12.4	80.4	19.6
2012	105140000	51	75789000	35.3	29351000	115.5	72.1	27.9
2013	106873000	1.6	72226000	-4.7	34647000	18	67.6	32.4
2014	114473600	7.1	78986200	9.4	35487400	2.4	69	31
2015	70397500	-38.5	51832800	-34.4	18564700	-47.7	73.6	26.4
المتوسط		49.8		53.3		44.9	77.6	22.3
المتوسط الإجمالي		58.5		60.6		64.2	79.8	20.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.
2. وزارة المالية العراقية، الحسابات الختامية لسنوات متعددة.
3. البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث، التقارير الاحصائية لسنوات مختلفة.

1. إن توجهات السياسة المالية في العراق كانت باتجاه السياسة التوسعية وإعطاء الأولوية للإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري نظرا لتوقف الكثير من المصانع والمؤسسات الصناعية من جهة وزيادة حجم الرواتب بعد تغير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 وزيادة الدرجات الوظيفية والتحول إلى نظام برلماني، من جهة أخرى، فضلا عن إعادة تنظيم القوات المسلحة، كلها عوامل ساعدت على زيادة الإنفاق الجاري وتسيده على الإنفاق الاستثماري.
2. قصور السياسة المالية من خلال السياسة الإنفاقية للمساهمة في تكوين رأس المال الثابت والذي بدوره سجل نمواً بطيئاً.
3. أما التغيرات التي حصلت مابعد عام 2003 والتحسن البطيء الذي حدث في مساهمة الإنفاق الاستثماري، إنما يمكن إيعازه إلى التغيرات في أسعار النفط ومن ثم الايرادات النفطية والتوجه لزيادة الإنفاق على البنى التحتية وبعض المشاريع لاسيما وإن القطاع الخاص في العراق يتصف بالعزوف عن القيام بمثل تلك المشروعات.

ثانيا: تحليل الإتجاهات العامة لسياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالنمو الاقتصادي للمدة _1990-2015).

لقد ساهمت السياسات الاقتصادية وما تبعها من تآكل للبنى التحتية لاقتصاد العراق قبل وبعد عام 2003 ومارافقها من غياب الفلسفة الاقتصادية للبلد التي يمكن إنتهاجها والسير وفقها، فضلا عن الظروف السياسية والاقتصادي المحلية منها والدولية[1]، إنعكست على مكانة الناتج المحلي الاجمالي ونموه، ومن خلال الجدول(2) يتضح إن نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة بلغ عام 1991 نحو(67.4-%)، وكان في عام 2015 نحو (27.0-)، وللمدة ككل (1990-2015) كمتوسط بلغ نحو (16.1%)، وقد كانت تلك المدة حصيلة متوسطات لمعدلات النمو لثلاث مدد فرعية، فقد بلغ متوسط النمو خلال المدة الفرعية الاولى (1990-1995) نحو (16.6-%)، في حين بلغ خلال المدة الفرعية الثانية (1996-2002) نحو (66.3%)، بينما كان في المدة الفرعية الثالثة (2003-2015) نحو (1.7%)، كما يستنتج من أيضا، إن المدة الفرعية الثانية (1996-2002) كانت تتفوق على باقي المدد الفرعية الأخرى، وهذا يعزى إلى الحرب الخليجية الثانية وما نتج عنها من تدمير للبنى التحتية فضلا عن تعطيل المصانع والمعامل وتوقف الصادرات النفطية وتراجع انتاج القطاعات الانتاجية نتيجة الحظر الاقتصادي الذي تعرض له العراق، بينما يعزى سبب التفوق خلال المدة الفرعية الثانية (-2002

(1) علي مرزا، الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين المنعقد في بيروت للمدة من 30 آذار/ مارس-1 نيسان/ أبريل 2013، ص4.

1996) إلى توقيع مذكرة التفاهم، فضلاً عن الانتعاش الذي استطاع ان يحققه العراق بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة الفرعية الأخيرة (-2015 2003) بسبب العديد من الأحداث التي رافقت هذه المدة ومن أهمها تداعيات الأزمة المالية، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط التي حصلت في عام 2014.

وعند التمعن في بيانات الجدول (2) نفسه وملاحظة معدلات نمو الإنفاق العام ومقارنتها مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يتضح منه، على الرغم من تزايد من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة الفرعية الثانية (1990-2015) فإن ما يقابلها من معدلات نمو في الإنفاق العام تتجه في المتوسط (22.7%) نحو الإنخفاض على الرغم من تناقص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة من (16.6-%) كمتوسط للمدة الفرعية الاولى إلى (66.3%) كمتوسط للمدة الفرعية الثانية، ثم إنخفاض في متوسط المدة الفرعية الثالثة إلى (1.7%) يقابله زيادة في متوسط نمو الإنفاق إلى (49.8%)، ويمكن إيعاز التلكؤ في عام 2009 وإنخفاض النمو إلى (14.4-%) بالأسعار الثابتة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي إنعكست بشكل سلبي على أسعار النفط، فإنخفض سعر برميل النفط لعام 2009 بنسبة (33.6%) مقارنة بعام 2008 [2] والذي بلغ نحو (35.8%)، بينما يعزى سبب الإنخفاض في النمو السنوي عام 2015 إلى 27-% إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية.

([2]) اطياف عصام حسين الجبوري، قياس اثر الارتداد الزمني في تفسير مسار دالة الاستهلاك في العراق، دراسة تطبيقية للمدة (1997-2012) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية/ العلوم المالية والنقدية، ص 49.

جدول (2)

النمو السنوي لكل من الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (1990-2015) بملايين الدنانير

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	النمو السنوي%	الرقم القياسي العام 100=1988	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	النمو السنوي%	الإنفاق العام	النمو السنوي %
1990	22848.3	-----	161.2	14173.9	-----	14179	----
1991	21313.3	-6.7	461.9	4614.3	-67.4	17497	23.4
1992	59348.2	178.5	848.8	6992	51.5	32883	87.9
1993	140517.9	136.8	2611.1	5381.6	-23	68954	109.7
1994	703821.3	400.9	15461.6	4552.1	-15.4	199442	189.2
1995	2252263.8	220	69792.1	3227.1	-29.1	690783	246.4
المتوسط	533352.1	185.9		6490.1	-16.6	170623	131.3
1996	2556307	13.5	59020.8	4331.2	34.2	542541	-21.5
1997	3286924.7	28.6	72610.3	4526.8	4.5	605802	11.7
1998	17125848	421	83335.1	20550.6	354	920501	51.9
1999	34464013	101.2	93816.2	36735.7	78.8	1033552	12.3
2000	50213700	45.7	98486.4	50985.4	38.8	1498700	45
2001	41314569	-17.7	114612.5	36047.2	-29.3	2069727	38.1
2002	41022927	-0.7	136752.3	29998	-16.8	2518285	21.7
المتوسط	27140613	84.5		26167.8	66.3	1312730	22.7
2003	29585789	-27.9	181301.7	16318.5	-45.6	9233000	266.6
2004	53235359	79.9	230184.1	23127.3	41.7	33657000	264.5
2005	73533599	38.1	315259	23324.8	0.9	35981000	6.9
2006	95587955	30	483074.4	19787.4	-15.2	37494000	4.2
2007	111455813	16.6	632029.8	17634.6	-10.9	39308000	4.8
2008	157026062	40.9	648891.2	24199.1	37.2	67277000	71.2
2009	130642187	-16.8	630713.1	20713.4	-14.4	55590000	-17.4
2010	167093204	27.9	646207.5	25857.5	24.8	70134000	26.2
2011	217327107	30.1	682366	31849.1	23.2	69640000	-0.7
2012	254225491	17	723689.3	35129.1	10.3	105140000	51
2013	273587529	7.6	737119.7	37115.8	5.7	106873000	1.6
2014	258900633	-5.4	753649.3	34352.9	-7.4	114473600	7.1
2015	191715792	-26	764064.7	25091.5	-27	70397500	-38.5
المتوسط	154916655	16.3		25730.8	1.7	62707546	49.8
متوسط إجمالي	84888497	69.3		21400.6	16.1	31746574	58.5

المصدر: بالاعتماد على :

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة
2. البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للابحاث والاحصاء، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.
3. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء– مديرية الارقام القياسية– نشرات مختلفة.

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي العراقي للمدة

(1990-2015)

اولاً: توصيف وبناء النموذج القياسي.

إن دراسة أية ظاهرة اقتصادية كميا لابد من التعبير عنها بصيغ رياضية تتحدد من خلالها طبيعة العلاقات المختلفة [23] بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج قيد الدراسة المتمثل بمدى تأثير الإنفاق العام في متغير النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015)، ولذلك جاء هذا المبحث كمحاولة لبناء وتوصيف النموذج معتمدين في ذلك على النظرية الاقتصادية، ولأجل ذلك سيتم التركيز على الخطوات الآتية :

1. بناء هيكل النموذج :

يتكون النموذج من معادلة هي معادلة الناتج المحلي الاجمالي، تضم متغير تابع ويرمز له بالرمز (GDP)، وهو مجموع القيم المضافة لكافة الوحدات المنتجة في فروع الانتاج المختلفة في الاقتصاد، وقد تم الاعتماد في قيم (GDP) كمعبر عن النمو الاقتصادي وبواقع (25) مشاهدة سنوية، ومتغير آخر مستقل وهو الإنفاق العام ويرمز له (PUB)، إذ يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression في تقدير العلاقة المدروسة.

2. تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج .

لقد جرى إعتماد الصيغة اللوغارتمية المزدوجة بعد ما تم التعرف على نتائج المعادلات الاخرى، وكانت المعادلة المذكورة هي أفضل أنموذج تحقق بالاستناد إلى معايير عدة منها الإحصائية والاقتصادية والقياسية وكانت بالصيغة الاتية:

$$\mathbf{LNGDP = \alpha_1 + \alpha_2 LNPUB + \ell 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)}$$

وهنا يمكن تحديد إتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد على الأسس والافكار النظرية الاقتصادية وكما يأتي :

وفي هذا الصدد، تفترض النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة طردية بين كل من (GDP) و(PUB) وذلك بالإستناد الى أفكار المدارس الاقتصادية المختلفة وبالاعتماد على هذه الافتراضات يصبح من المتوقع أن تكون قيمة المعلمة (α_2) موجبة .

3. مصفوفة معاملات الارتباط.

لغرض تحديد إنحدار درجة العلاقة بين المتغيرين قيد البحث، جرى إعتماد معاملات الإرتباط المبينة في الجدول (2) الآتي:

جدول(2)

مصفوفة معاملات الارتباط

	PUB	GDP
PUB	1.000000	0.979056
GDP	0.979056	1.000000

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

إذ يشير جدول معاملات الارتباط في الجدول (2) أعلاه الى العلاقة بين هذين المتغيرين، ويوضح قوة واتجاه العلاقة بينها، ومنه يتضح وجود درجة عالية من الإرتباط بينها، وإن إتجاه العلاقة إيجابية(طردية)، أي أن زيادة الإنفاق العام سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت درجة الارتباط بينهما نحو (0.97)، ولما كان هذا الارتباط عاجزاً عن تحديد إتجاه التأثير بين المتغيرات، فإنه لا يقدم الدليل الكافي على وجود علاقة سببية، فقد يرتبط هذين المتغيرين مع بعضها البعض بارتباط دالي (Functionally) وتتجه لمجرد التزامن في تحركاتها أو تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها[24]، واستناداً الى ذلك فانه سيتم اللجوء الى إعتماد نماذج الإنحدار القياسية واستخدام الإختبارات للوقوف على مدى صحة هذه الارتباطات.

ثانيا: إختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية : Stability Testing Time Sreies

تم اجراء إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة باعتماد طريقتي (ديكي- فولر) الموسع (ADF) و(فيلبس – بيرون) (P.P)، اذ تختبر فرضية العدم (Ho) عدم إستقرارية السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى إستقرارية السلاسل الزمنية ،وعند اجراء إختبار(ADF)و(P.P) إن كل من PUBوGDP اجراء لا يتسمان بالسكون سواء بحد ثابت فقط أو بحد ثابت واتجاه عام، أو بدون حد ثابت واتجاه، وكانت قيم (τ) المحسوبة أو القيم المطلقة للإحصائية المقدرة أقل من قيمها الجدولية (الحرجة) لكل مستويات المعنوية الاحصائية، مما يستوجب قبول الفرضية العدمية (الصفرية) والدالة على وجود جذر الوحدة، إلا إنه وبعد أخذ الفروق الاولى لها أصبح المتغيرين مستقرين عند مستوى معنوية (1%) ، وكانت (τ) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (الحرجة) وبمستوى معنوية (1%)، أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى $I\sim(1)$. وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

وللتأكد أكثر من الاستقرارية أو فيما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى أم لا، جرى إعتماد إختبار فيلبس_ بيرون (p.p) وكانت نتائج الإختبار مطابقة للإختبار الأول، والجدول(3) الآتي يوضح حقيقة ذلك:

جدول(3)

نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) باستخدام (ADF) و (P.P)

المتغيرات	ADF Test		P.P Test	
	Level	Ist.Difference	Level	Ist. Difference
PUB.	-0.6374	-4.4498	-0.0351	-4.5628*
GDP.	-0.6104	-2.4087**	0.41327	-2.3915**

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

* مستوى معنوية 0.01

**مستوى معنوية 0.05

ويمكن إيضاح إستقرارية المتغيرين كما في الشكلين البيانيين (1)، و (2) الآتيين:

شكل(1)

عدم استقرارية PUP و GDP عند المستوى

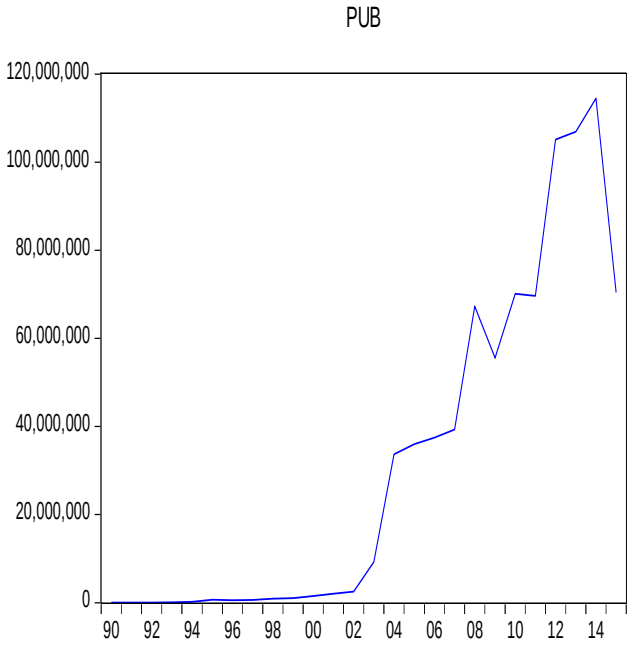

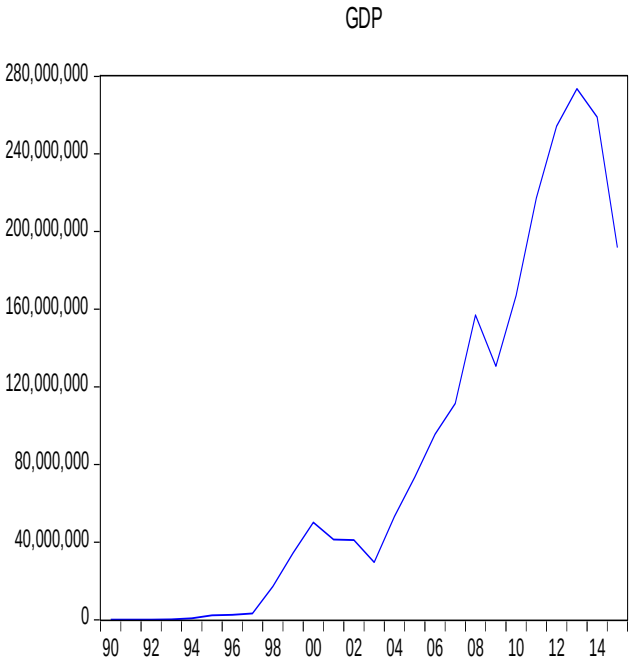

شكل (2)

استقرارية PUP و GDP بعد الفرق الاول

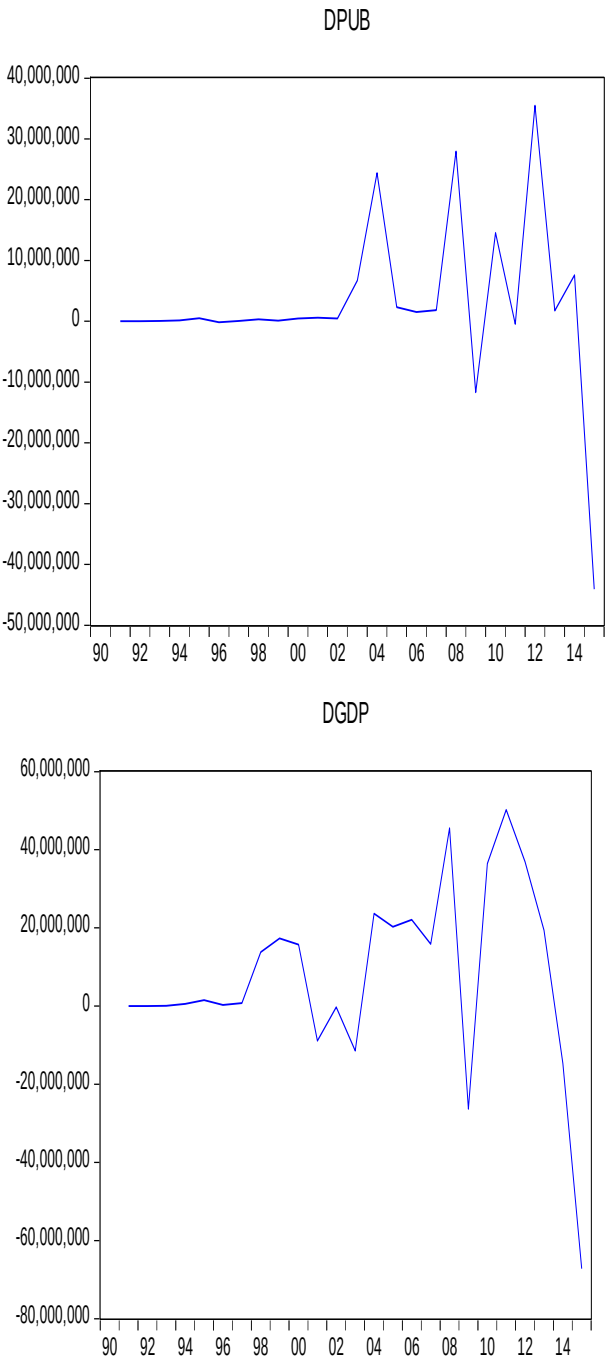

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

ثالثاً: نتائج قياس أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي ومناقشتها

1. إختبار التكامل المشترك Co-integration test

وهو إختبار استباقي لتجنب الإنحدار الزائف، وإن وجود تكامل المشترك بين المتغيرين (PUP, GDP)، يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل رغم تباينها عن العلاقة القصيرة الأجل، ولغرض إختبار التكامل المشترك بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي، تم إستخدام (طريقة آنجل – جرانجر) ذات الخطوتين للتكامل المشترك، وهي كما يأتي:

الخطوة الأولى: يكمن مضمون هذه الخطوة في تقدير علاقة إنحدار التكامل المشترك بطريقة OLS بين المتغيرين محل الدراسة والتحليل :

$$Gdp = \propto + \beta\, Pub + e_t$$

الخطوة الثانية : يجري في هذه الخطوة إختبار مدى إستقراريه البواقي التي تم الحصول عليها في الخطوة الأولى وذلك عن طريق استخدام واحد من إختبارات جذر الوحدة، فإذا كانت الإختبارات تدل على إستقرار البواقي (u_t, e_t) بحيث تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر $(e_t) \sim I(0)$ فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود تكامل مشترك بين كل من (PUP)، (GDP)، كما يستنتج منه وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين، أما إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة، فهذا يعني حالة عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين، والجدول (4) الآتي يبين علاقة إنحدار التكامل المشترك بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي.

جدول (4)

إنحدار التكامل المشترك في الاجل الطويل بين (PUB) و (GDP)

variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.877492	1.017089	1.845947	0.0773
LNPUB	0.965192	0.065699	14.6911	0.0000
R-squared	0.899929	Mean dependent var		16.5552
Adjusted R-squared	0.895759	S.D. dependent var		3.008711
S.E. of regression	0.971404	Akaike info criterion		2.853655
Sum squared resid	22.64703	Schwarz criterion		2.950432
Log likelihood	-35.09752	Hannan-Quinn criter.		2.881523
F-statistic	215.8286	Durbin-Watson stat		0.275157
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

ويتضح من الجدول (4) ان معادلة إنحدار التكامل المشترك تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ،اذ بلغ (D-W) (0.27) ولمعالجتها جرى اعتماد طريقة (كوكران –أوركت) التكرارية، بعد إجراء (9) محاولات أصبحت النتائج بموجبها لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما تشير اليه قيمة (D-W) المحتسبة والبالغة 1.1406 كما في الجدول (5) الآتي.

جدول(5)

تقدير معادلة الناتج المحلي الاجمالي GDP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.826254	1.804934	1.565849	0.1317
LNPUB	0.884994	0.129951	6.810197	0.0000
AR(1)	0.876074	0.114193	7.671857	0.0000
R-squared	0.974333	Mean dependent var		16.5552
Adjusted R-squared	0.970833	S.D. dependent var		3.008711
S.E. of regression	0.513837	Akaike info criterion		1.702929
Sum squared resid	5.808629	Schwarz criterion		1.896482
Log likelihood	-18.1381	Hannan-Quinn criter.		1.758665
F-statistic	278.3787	Durbin-Watson stat		1.140677
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.88			

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

وهذا يعني أن هناك علاقة دالية معنوية وإحصائية بين المتغيرين، ويمكن التعبير عنهما بالصورة الآتية:

$$GDP = C + 0.884PUB + e_t$$

والواضح منها، إن المتغيرين ذات معنوية إحصائية وذات اشارة موجبة ومطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية، علاوة على ذلك خلو النموذج من المشاكل القياسية التي تم الإشارة اليها سابقا، اذ يتضح من خلال قيمة (R-Squared) إن التغير في الإنفاق العام يفسر (97%) من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي، كما إن قيمة (t-statistic) البالغة نحو (6.810) تعد كبيرة للغاية، أي بمعنى ترفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة بين المتغيرين خلال المدة المدروسة .

2. إختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (البواقي)

من خلال استخدام إختبار جذر الوحدة لـ (ديكي فولر الموسع: ADF) (Augment Dickey – Fuller) الذي بموجبه تصبح (e_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخصائص المرغوبة (white noise)[25]، ولمعرفة فيما إذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (0) أم لا، يوضح الجدول (6) الآتي إن قيمة (t)

المحسوبة والبالغة (3.3338-) أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة) البالغة (2.6607-) بمستوى معنوية 1% عند المستوى وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن سلسلة البواقي (حد الخطأ) تمثل سلسلة مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر(0) . أي إن المتغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الاجل، وطالما إن البواقي مستقرة عند المستوى فإن الانحدار السابق غير زائف.

جدول (6)

إختبار جذر الوحدة لحد الخطأ(e_t) لمعادلة GDP

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.33383	0.0018
Test critical values:	1% level	-2.66072	
	5% level	-1.95502	
	10% level	-1.609070	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

3. تحديد فترات الابطاء الزمني المثلى: Lag Order Selection Criteria

يعتبر هذا الإختبار حساس لاختيار الفجوة الزمنية المثلى للمتغيرات قيد الدراسة ولتحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ (Lags)، الامر الذي يتطلب معرفة وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك للمعادلة المقدرة والكشف عن مدى وجود علاقة خطية طويلة الاجل بين متغيراتها من عدمه، ولهذا الغرض جرى استخدام نموذج (VAR) الذي يوضح خمسة معايير (LR, FPE, SC, AIC, HQ). وأظهرت النتائج إن المعايير الخمسة إختارت فترة واحدة كونها الأقل قيمة وكما موضح في الجدول (7). وعليه سوف يتم التقدير لإختبار التكامل المشترك في اطار (VAR) لفترة زمنية واحدة.

جدول (7)

نتائج إختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR لمعادلة GDP

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1638.17	NA	8.46e+50	131.4533	131.6971	131.5209
1	-1537.45	153.0925*	2.08e+48*	125.3958*	126.8584*	125.8015*

* عدد التخلفات المثلى عند مستوى معنوية (5%).

LR: إختبار LR.

FPE: الخطأ التنبوئي النهائي

AIC: معيار أكايك Akaike

SC: معيار سكوارز Schwarz

HQ: معيار Hanab-Quinn

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

4. إختبار جوهانسن- جسليوس

وللتأكد أكثر من صحة النتائج من وجود توازن طويل الاجل بين السلسلتين لكل من الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي من خلال إختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (جوهانسن – جسليوس) بمثابة إختبار يتفوق على إختبار (آنجل –جرانجر)، كونه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك يستخدم لمتغيرين أو أكثر، فضلا عن إنه يكشف فيما اذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً من عدمه [26]، وهذا يقتضي إستخدام إختبارين إحصائيين هما (إختبار الأثر: Trace λ) و (إختبار القيم المميزة العظمى: Max λ) [27] ، والجدول (8) الآتي يوضح نتائج الإختبار المذكورة :

جدول (8)

إختبار جوهانسن – جسليوس للتكامل المشترك لمعادلة GDP

1. إختبار الأثر (λ Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.913460	124.0135	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.734998	65.28210	47.85613	0.0005
At most 2 *	0.565566	33.40965	29.79707	0.0184
At most 3	0.331191	13.40057	15.49471	0.1009
At most 4	0.144526	3.746397	3.841466	0.0529

2. إختبار القيمة العظمى (λ Max)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.913460	58.73145	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.734998	31.87244	27.58434	0.0132
At most 2	0.565566	20.00908	21.13162	0.0712
At most 3	0.331191	9.654174	14.26460	0.2356
At most 4	0.144526	3.746397	3.841466	0.0529

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

وتشير النتائج الواردة في الجدول (8) الى أن القيمة المحسوبة لإختبار الأثر (λ Trace) بلغت (124.013) وهي أكبر من القيمة الحرجة Critical Value البالغة (69.818) عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على رفض فرضية العدم والقائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك اي (r = 0)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك اي (r = 1)، وهذا يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي .

وجاء إختبار القيمة العظمى (λ Max) مطابقا لنتائج إختبار الأثر (λ Trace)، إذ بلغت القيمة المحسوبة لها (58.731) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (33.876) عند مستوى معنوية (5%) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك بمستوى معنوية 5%، مما يؤكد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين المذكورين خلال مدة الدراسة، أي أن القيم لاتتباعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل، وإنهما يبديان سلوكا متشابها، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ (VECM) يكون النموذج أكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.

5- تقدير النتائج وفق نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

وفي اطار هذه الخطوة، وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرين قيد الدراسة، فإن صياغة نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وبموجب هذه الخطوة التي تنطوي على إمكانية إختبار وتقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير بين متغيرات النموذج، فإنها تتفادى أيضا المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف[28]، والجدول (9) الآتي يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (9)

نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لمعادلة انحدار GDP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.17372	0.041666	-4.16921	0.0005
C(2)	0.159677	0.177454	0.899822	0.3789
C(3)	-0.04306	0.202658	-0.21247	0.8339
C(4)	0.333382	0.113875	2.927616	0.0083
R-squared	0.553593	Mean dependent var		0.379352
Adjusted R-squared	0.486632	S.D. dependent var		0.544231
S.E. of regression	0.38994	Akaike info criterion		1.105364
Sum squared resid	3.041065	Schwarz criterion		1.301707
Log likelihood	-9.26437	Hannan-Quinn criter.		1.157454
F-statistic	8.267378	Durbin-Watson stat		2.119906
Prob(F-statistic)	0.000896			

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

يتضح من الجدول (9) إن اشارة قيمة معامل التكيف لحد التصحيح (C1) في معادلة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كانت معنوية احصائيا وسالبة، إذ بلغت (-0.173) عند مستوى معنوية 5%، وبلغت قيمة إختبار (t) لمعلمة تصحيح الخطأ (-4.16)، مما يشير الى أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي من جانب واحد، وإلى وجود علاقة توازنية في

الأجل الطويل بين الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام، فضلا عن إن سرعة تصحيح الخطأ البالغة (0.17) تؤكد على إن النظام يعدل نفسه باتجاه التوازن وبوقت يستغرق (5.7) (1÷ 0.17) سنة وهي سرعة غير مقبولة . كما إن معادلة تصحيح الخطأ تعني إن (17%) من الاختلال في التوازن في الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) باتجاه التوازن من خلال تغيير الإنفاق العام، أما معلمات العلاقة قصيرة الاجل والمتمثلة بالرموز (C2-C3) فإنها غير معنوية بدلالة قيمة الاحتمالية لكل متغير ، والتي تعني عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين. أما الرمز C4 فيشير الى معلمة الحد الثابت وهو معنوي .

ولغرض إختبار معنوية المعلمات قصيرة الأجل بين المتغيرين لابد من إختبار (Wald Test) كما هو موضح في الجدول (10) لآتي:

جدول (10)

إختبار Wald Test لمعادلة GDP

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	0.413542	(2. 20)	0.6668
Chi-square	0.827083	2	0.6613

Null Hypothesis: C(2)=C(3)=0

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	0.159677	0.177454
C(3)	-0.043059	0.202658

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الجاهز: Eviews 9 .

ويستنتج من ذلك عدم معنوية Chi-Square، اي عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين، وإن العلاقة بين كل من (PUB) و (GDP) هي علاقة توازنية طويلة الأجل فقط، تتجه من الإنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي وهي موجبة، إذ بلغت مرونة الناتج تجاه الإنفاق العام (0.88) في الأجل الطويل، أي إن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.88) وحدة، وهذا يعني أيضا إن التغيرات في الإنفاق العام تفسر التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي.

الخاتمة

اولا: الاستنتاجات.

1. تلعب السياسة الإنفاقية دوراً في تحفيز الطلب الكلي على اعتبار ان الإنفاق العام يتجه سببيا نحو النمو الاقتصادي، وبنفس الوقت له دورا في المديين القصير والطويل في تحقيق الضغوط التضخمية، فضلا عن ان الإنفاق العام محركا رئيسا لتحجيم البطالة، فكلما زاد الإنفاق العام كلما ازدادت المناصب التشغيلية وبالتالي قلت البطالة، اي يعني ذلك ان هناك علاقة عكسية بين كل من الإنفاق العام والبطالة اي كلما عمدت الحكومات بزيادة الإنفاق العام قلت مستويات البطالة، اي ان هناك علاقة طردية ايجابية بين الإنفاق العام PUB والناتج المحلي الاجمالي GDP.

2. شهدت مدة البحث (1990-2015) ارتفاعا واضحا في حجم الإنفاق العام ، فيما عدا سنة 2009 بسبب الازمة المالية التي حصلت آنذاك وكذلك سنة 2015 بسبب الانهيار الذي حدث في اسعار النفط العالمية، وبالتالي اثر ذلك على مستوى الإنفاق العام وهيكله، اذ يمثل الإنفاق الجاري(7،79%) النسبة الاكبر مقارنة والإنفاق الاستثماري(3 .20%) في متوسط المدة ، مما غلبت عليه الطبيعة الاستهلاكية ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

3. تشير النتائج القياسية الى أن كل من متغير الإنفاق العام (PUB) ومتغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يتسمان بالسكون ومستقرين بالمستوى وإن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

4. توضح نتائج انحدار التكامل المشترك لقياس أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي أن هناك علاقة دالية معنوية واحصائية بينهما، وان المتغيرين ذات معنوية احصائية وذات اشارة موجبة ومطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية، فضلا عن خلو النموذج من المشاكل القياسية، واتصاف متغيراته بخاصية التكامل المشترك وارتباطها بعلاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من الإنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي، اي ان زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.88) وحدة.

5. واخيراً، ومع التسليم بتأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي في العراق، فإن مسار السياسة الإنفاقية ونمط إجراءاتها، ولاسيما المتعلقة منها بفاعليتها في هذا المجال، فأنها جاءت متوافقة وفرضية البحث، الأمر الذي يؤشر على صحة الفرضية واثبات صحة ما جاء فيها.

ثانياً: التوصيات

على ضوء الاستنتاجات التي تم الاشارة اليها انفا، فإنه يمكن للباحثان طرح مجموعة من التوصيات التي يروها مناسبة في مجال البحث، وكما يأتي:

1. العمل على تحسين إدارة الإنفاق العام في العراق وذلك عن طريق إعادة النظر بهيكلية مكوناتها الاجمالية وبالشكل الذي يعمل على رفع حصة الإنفاق الاستثماري منه، واعادة ترتيبه بالشكل الذي يؤدي الى خلق نوع من التوازن بين الإنفاق الاستثماري والجاري والتقييد بإجراءات ضبط الإنفاق الاستهلاكي والابتعاد عن الإنفاق المظهري من جهة، والتوازن في تنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتقليل نسبة الاعتماد على الايرادات النفطية، وتمكينه من تحقيق عوائد ومنافع اقتصادية تساهم في التأثير الايجابي على باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة اخرى.
2. محاربة الفساد المالي والاداري وبشتى الطرق بهدف دفع المؤشرات الاقتصادية نحو الامام.
3. العمل على إتباع سياسة تنموية من شأنها تؤهل جميع القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع النفطي لما له من أهميه في رفد الاموال للبلد والتي تستخدم في اعادة بناءه.
4. ضرورة العمل بالتوجه نحو اصلاح وترشيد الإنفاق العام ورفع كفائته بالشكل الذي من شأنه تحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تضخم وبطالة تنسجم وطبيعة حجم الإنفاق بالتركيز على الإنفاق الاستثماري العام، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسة إنفاقيه ترتبط وبرامج انماء طويلة الأجل يمكن من خلالها توفير فرص العمل المناسبة كالاستثمار في المجالات الاقتصادية التي من شانها المساهمة في زيادة حجم الناتج المحلي غي النفطي.

المصادر والمراجع

([1])عبد الوهاب الامين، و فريد بشير طاهر، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، عمان: مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، 2005، ص 398.

([2]) د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1992، ص63.

([3]) محمد طاقة، ود. هدى العزاوي، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص33-34.

([4]) د. موسى اللوزي، التنمية الادارية، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2000، ص27.

([5]) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، عمان: دار صفاء، 2005، ص347.

([6]) كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، ط1، عمان: دار صفاء، 2009، ص281.

([7]) محمد عبد العزيز عجيمة، واخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007، ص ص73-76.

([8]) د. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010 ص95.

([9]) نزار كاظم صباح الخيكاني، امكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مصر واليابان، دراسة حالة، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الكوفة، العراق: جامعة الكوفة: 2008، ص.

([10]) د. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، مصدر سابق، ص95_96.

([11])عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط1، عمان: دار الحامد، 2004، ص382.

([12]) المصدر نفسه، ص434_436.

([13]) حسن مهدي الفياض، الادارة المالية العامة، 2014، ص69-72.

([14]) عبد القادر فار، https://www.pnst.cerist.dz/detail.php?id=68492.

([15]) د. عباس كاظم الدعمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، مصدر سابق، ص50.

([16]) Louis Nkwatoh Sevitenyi ; Government Expenditure And Economic Growth in Nigeria: an Empirical Investigation (1961-2009); The Journal of Economic Analysis; Year 2012, p39.

([17]) قانة بن اسماعيل، الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية، مجلة الباحث، العدد8، 2010، ص41.

([18]) د. عادل فليح العلي ود. طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الدار الجامعة للطباعة والنشر، 1988، ص9.

([19]) د. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، مصدر سابق، ص56.

([20]) عبد علي كاظم المعموري، تأريخ الافكار الاقتصادية الجزء الثاني من الكلاسيكية الى التوقعات العقلانية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، 2007، ص152.

([21]) د. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، مصدر سابق، ص60.

([22]) مايكل ابدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، الرياض: دار المريخ للنشر، 1988، ص345.

[23] وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى ، 2003 ، ص21 .

[24] سلام عبد الجليل، الإنفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970–1990) أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، العراق:جامعة البصرة ، 1995 ، ص119 .

[25] DimitiosAsterion and Stephen G.Hall .Applied Econmerrics, palgraveMacmill an LTd. New York , 2007 .p295.

[26] Johansen .S & Juselius.K: Maximum Likelihood Estimation And Interference On Cointegration With Application to The Demand For Money, Oxford Bulletin Of Economics And Statistics, Vol 52, 1990 P.P 169-210.

[27] أنظر في ذلك:

أ. عايد بن عابد راجح العبدلي، تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد38، جامعة الازهر، 2007، مصدر سابق ، ص24 .

B- Dimtrios Asterion and Stephen G.Hall-applied econometrics amidem approach-rerised edilion,palgrave Macmillan-2007,p324-32

[28] شفيق عريش وآخرون، إختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (33) العدد (5) ، 2011 ، دمشق ، ص11.